

الموارد المالية النفطية وأثرها في تطوير وارتفاع مستوى الدخل القومي في العراق خلال المدة 1958-1963.

أ.د. وفاء كاظم الكندي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية
Wafaa kind77@gmail.com

م.م. ميثم عبد الخضر السويدي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث

يعد النفط سلعة إستراتيجية للدول المنتجة والمصدرة عموماً , وللعراق خصوصاً, إذ برهنت التجارب الدولية أن النفط وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي, وأداة مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة, وهو مصدر مهم للعملة الصعبة لأي اقتصاد وطني ووسيلة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ومن ثم دعم ميزان المدفوعات والمساهمة الفاعلة في دعم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى , سيما أن العراق يمتلك ثالث احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية وأمريكا, ويمكن ان يعول عليه لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق فوائض مالية يمكن أن ترفع من حجم الدخل القومي, ومن ثم رفع المستوى المعاشي للسكان, لقد ركز البحث على الموارد المالية النفطية وتأثيرها في ارتفاع مستوى الدخل القومي في العراق , كانت عملية تصدير النفط في العراق في العهد الملكي تخضع لإرادات المحتل البريطاني , وقد خفت حدة ذلك التأثير بعد دخول العراق عصبة الأمم وخروجه من بند الانتداب عام 1932, إلا أن ذلك لم يمنع من أن تتحكم ايدي الاستعمار بمقدرات العراق الاقتصادية وخاصة النفط , وبقي على هذه الحال إلى أن عقدت اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات النفطية الأجنبية عام 1952 , وتنفست الحكومة العراقية الصعداء , إلا أن ذلك لم يكن كافياً إلا بحلول ثورة الرابع عشر من تموز 1958, فعملت حكومة الثورة على السيطرة التامة على أهم مورد من موارد العراق الاقتصادية , وأصبحت صادراته النفطية تحتل المرتبة الأولى من مجمل صادراته القومية, وانعكس ذلك ايجابياً على مردوداته في الدخل القومي .

Abstract

Oil is a strategic commodity for producing and exporting countries in general, and for Iraq in particular. International experience has shown that oil is an important means of achieving economic growth and an important tool in the overall economic, social and political development. It is also an important source of the difficult currencies of any national economy. And thus support the balance of payments and active participation in supporting the other productive and economic sectors, especially as Iraq has the third oil reserves in the world after Saudi Arabia and America, can be relied upon to implement economic development programs and achieve financial surpluses The study focused on oil resources and their impact on the high level of national income in Iraq. The process of exporting oil in Iraq during the monarchy was subject to the will of the British occupier. Iraq's entry into the League of Nations and its withdrawal from the mandate in 1932, but that did not prevent that Iraq's economic capabilities, especially oil was controlled by the hands of colonialism, and remained in this case until it concluded a joint venture profits with foreign oil companies in 1952, and the Iraqi government breathed a sigh of relief , Except N that was not enough, but by the fourteenth of July Revolution 1958, worked the Government of the Revolution to the complete control of the most important resource of Iraq's economic resources, and

became its oil exports occupies the first rank of the total national exports, and reflected in a positive and direct its returns in the national income.

المقدمة

إن نظرة سريعة على تاريخ العراق الحديث تلقي الضوء على عامل خارجي رئيس في المشاكل السائدة، فمع بداية القرن العشرين، أصبح النفط، المصدر الجديد للطاقة، عنصراً استراتيجياً إضافياً في المصالح الأجنبية بالعراق. وبعد الحرب العالمية الأولى، أسست الدولة العراقية الحديثة، واستمرت المنافسة الأجنبية بين القوى المنتصرة في الحرب: بريطانيا العظمى، فرنسا، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على امتياز استغلال واستكشاف النفط الخام العراقي. ففي عام 1925، وبينما كان العراق تحت الانتداب البريطاني، انتهت المنافسة الأجنبية الحادة حينذاك بعقد أول اتفاقية نفطية بين الشركة الممثلة لمصالح تلك القوى الكبرى وبين الحكومة العراقية. ولكن حتى عام 1950، لم تكن الإيرادات النفطية تشكل مصدراً مهماً للمالية العامة. ومنذ عام 1953، ازدادت الإيرادات النفطية بصورة كبيرة بحيث أصبحت مصدراً مهماً في المالية العامة وعملاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي بداية الخمسينات ظهرت ظروف جديدة في منطقة الشرق الأوسط، كان من أهمها تأمين النفط الإيراني في عهد الدكتور مصدق في عام 1952، وقد دفعت تلك الظروف إلى إعادة النظر في الاتفاقيات التي عُقدت في السابق بين الحكومات العراقية وشركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وهي شركة نفط العراق والبصرة والموصل. إذ توصل في شهر شباط عام 1952 إلى اتفاقية جديدة تقوم على أساس ما يعرف بمبدأ (مناصفة الأرباح)، وبموجب هذه الاتفاقية ارتفعت حصة الحكومة العراقية إلى (50%) من الربح الصافي الناتج من إيرادات الشركات المذكورة، لقد كان للزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية الأثر الكبير في نمو الصناعة الوطنية وانتعاشها، وإلى زيادة معدل الدخل الفردي في العراق، مما أدى إلى زيادة القوة الشرائية وإلى اتساع حجم السوق المحلية، وبعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 زاد اهتمام الحكومة العراقية بموضوع النفط على اعتبار انه من الموارد الرئيسية للدخل القومي العراقي، فاحتل المركز الرئيسي والمهم في التجارة الخارجية فسعت الحكومة العراقية الى عقد الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بتصدير النفط الخام إلى الدول الكبرى أو النامية على حد سواء. إلى الحد الذي ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر في عام 1963 بالنسبة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد بلغت بحدود (56,4) مليون طن، أي بزيادة بلغت حوالي (10,5) مليون طن، وبذلك فقد حافظ العراق على مركزه الرابع بين دول الشرق الاوسط في إنتاج النفط الخام وتصديره بعد كل من ايران والكويت والعربية السعودية، إذ شكل إنتاجه ما يقارب (17,8%) من الإنتاج الكلي لهذه الدول.

أولاً : الأهمية الاستراتيجية للعوائد المالية النفطية وأثرها في بناء النظام المالي العراق 1958-1963

أ- الأهمية الاستراتيجية للعوائد المالية النفطية .

يؤدي القطاع النفطي ممثلاً بإيراداته من الصادرات النفطية دوراً مهماً في مختلف النشاطات الاقتصادية في العراق⁽¹⁾، لامتلاكه المقومات التي يمكن ان تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد كونه يمثل مصدراً مهماً من

(1) احمد محمود ابو الرب، تحديات التنمية في الوطن العربي، ط 2، المؤسسة الصحفية الاردنية، عمان، 1989، ص 16 - 17 .

مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الموازنة أو الميزانية العامة (2) للبلد، وتمارس فوائضه دوراً مهماً في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية (3) ، ويعد عاملاً أساسياً ومؤثراً في الدخل القومي وتوزيعه ومساهمته في تحديد الاستثمارات (4)، ومن ثم في تحديد اتجاهات التنمية، إضافة لذلك فإن للصادرات النفطية دوراً فاعلاً في هيكل التجارة الخارجية وتأثيرها الواضح في الميزان التجاري وميزان المدفوعات من طريق الحساب الجاري، ويكتسب أهميته من طبيعته بوصفه سلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي، وفي عملية بناء تنمية المجتمع من خلال زيادة قدرته الشرائية وجعله يتمتع برفاهية اكبر (5).

ويظهر الاثر البارز والمألوف للنفط في التنمية الوطنية من طريق توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات الصادرات النفطية (6) ، التي تنعكس على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني للعراق ، وينطبق ذلك على القطاعين الزراعي و الخدمي ، اما القطاع الصناعي فأثرت واردات النفط الخام في تنميته تأثيراً كبيراً جداً ، لان النفط يمثل معظم مقومات نجاح الصناعة وتوطنها (1). ومن جانب آخر فقد اتسم الاقتصاد العراقي قبل البدء بتصدير النفط بكونه اقتصاداً معاشياً قائماً على الزراعة بدرجة كبيرة ، والتجارة بشكلها البسيط بدرجة أقل ، فلم تكن إيرادات الدولة تزيد على (اربعة) ملايين دينار إقليلاً ، فقد بلغت في الاعوام (1921-1922) نحو (3,9) مليون دينار ارتفعت خلال الاعوام (1925-1926) إلى نحو (4,3) مليون دينار (2).

ورغبة من الحكومة العراقية في استثمار عوائد النفط المالية وقعت في الرابع عشر من آذار عام 1925 مع شركة نفط العراق المحدودة اتفاقية حق التنقيب والاستخراج والنقل والتوزيع ولمدة (75) عاماً (3). وقد اخترنا بعض نصوص هذه الاتفاقية منها (4) .:

(2) الموازنة العامة : هي خطوة او برنامج عمل ، تترجم فيه الحكومة سياستها الاقتصادية والاجتماعية الى اهداف سنوية رقمية وليست برنامج عمل خاص بوزارة المالية يبين الكفاءة في ادارة الاموال وحسب ولا تتقرر فعالية الموازنة بذاتها فقط بل ترتبط بأدوات التخطيط المالي الاخرى لسياسة التسليف وسياسة النقد الأجنبي لمزيد من التفاصيل ينظر: حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، 1989.، ص 375 ؛ بحث مقدم من قبل فلاح خلف الربيعي ، مدير تحرير مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة عمر المختار على الموقع الإلكتروني ، [HTTP://www.qhewar.org/m.qsp?i=2180](http://www.qhewar.org/m.qsp?i=2180)

(3) احمد زكي يماني ، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات الدولية ، مطبعة الاسكوا ، بيروت ، 2000 ، ص 17 .
(4) عبد الله الطريقي ، البترول في الوطن العربي ، مجلة الاقتصادية ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ، بغداد ، آب 1967 ، ص 43 .
(5) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، النفط ودوره في بناء العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد الرابع ، مج الخامس ، كانون الأول ، 2007 ، ص 177 .

(6) محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980 ، ص 32 .
(1) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2003 ، ص 63 .

(2) شاكر حسن ، الثورة والنفط ، مطبعة التضامن ، بغداد ، 1972 ، ص 16 .
(3) محمد ازهر السماك ، الصناعات النفطية في العراق ، دراسات تحليلية في اقتصاديات المكان ، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد ، 1982 ، ص 6 .

- 1- تدفع الشركة للحكومة العراقية عوائد مقدارها (4) شلنات ذهب عن كل طن متري من النفط الخام من تاريخ التصدير ولمدة عشرين عاماً⁽⁵⁾.
 - 2- تدفع الشركة للحكومة العراقية مبلغاً لا يقل عن (400,000) ليرة ذهب سنوياً يبدأ هذا الدفع في عام 1931 إلى أن يتم تصدير النفط الخام بكميات تجارية على اعتبار (200,000) ليرة ذهب كإيجار سنوي و (200,000) ليرة ذهب تخصم فيما بعد من العوائد العائدة إلى الحكومة العراقية بعد البدء بالتصدير⁽⁶⁾.
 - 3- موافقة الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية (شركة نفط العراق) حق البحث والتقيب والاستخلاص والتصدير للتجارة والنقل والبيع لمادة النفط والنفط الأسود والغاز الطبيعي⁽⁷⁾.
- ومما تجدر الإشارة إليه ان بداية انتاج النفط الخام في العراق تعود الى عام 1927، عندما تمكنت شركة نفط العراق من تصدير أول دفعات النفط الخام⁽¹⁾ وأصبحت عوائد النفط مورداً اضافياً ومنذ ذلك العام تضاف إلى موارد الدولة الاخرى على الرغم من ضآلة تخصيصاتها ، وعندما تسلمت الحكومة العراقية الدفعة الأولى من مستحققاتها من تصدير النفط الخام خصصت الحكومة العراقية نسبة (65%) من هذه العوائد لترميم وانشاء البنى التحتية والمتمثلة بتشبيد الطرق والابنية والجسور في المدة (1927-1930)⁽²⁾ .
- وفي العام الذي عقدت فيه اتفاقية (الخط الاحمر)⁽³⁾ عام 1928 حددت بموجبها علاقات هذه الشركات فيما بينها وواجباتها المتبادلة ضمن المساحة المعينة ، وهذه المساحة واقعة في تركيا الآسيوية كما كانت عليه عام 1914 وغيرت نمط الملكية بين هذه الشركات:-⁽⁴⁾ وكانت أسهم الشركة على النحو الآتي:

⁽⁴⁾ مما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتفاقية مكونة من عشر نقاط ، وكلها تصب في مصلحة شركة نفط العراق الاحتكارية : لمزيد من التفاصيل ينظر : حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق (دراسة سياسية واقتصادية) ، مطبعة دار الأيتام الإسلامية ، القدس ، 1958 ، ص 128-129 .

⁽⁵⁾ طارق شكر محمود ، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) ، دار الرشيد للطباعة ، بغداد ، 1979 ، ص160.

⁽⁶⁾ علي البيرواني ، التقسيم المالي للامتيازات النفطية في العراق ، مجلة التجارة ، الجزء الرابع ، كانون الأول 1967 السنة (30) ، 1967 ، ص 60.

⁽⁷⁾ حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، ص 128.

⁽¹⁾ منى علي دعيج ، صناعة تصفية النفط في العراق للفترة من (1968 - 1998) (دراسة في جغرافية الصناعة) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2002 ، ص 51.

⁽²⁾ جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970 -ج2- تطور القطاعات السلعية ، مطبعة العاني ، بغداد ،

1972 ، ص 153.

⁽³⁾ هي اتفاقية المجموعة (The Group Agreement) في 31 تموز 1928 ، وقد منعت هذه الاتفاقية الجماعة المساهمة في شركة النفط التركية بموجب مبدأ الحرمان الذاتي (وهو الشرط الذي تضمنته اتفاقية الخط الأحمر الذي يقضي بمنع أعضاء شركة النفط التركية من استثمار النفط بشكل منفرد ما لم يتم عن طريق الشركة نفسها ، وحددت المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية معظم الأراضي التي تشملها الدولة العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى) . من الحصول على امتيازات النفط تفي المنطقة التي تشمل الامبراطورية العثمانية السابقة باستثناء مصدري الكويت والأراضي المحولة إلا عن طريق شركة النفط التركية ، وقد أشرت هذه المنطقة التي عرفت بالمنطقة المحددة باللون

- أ - شركة النفط الانكليزية - الفارسية الإيرانية "شركة دارسي"⁽⁵⁾ الاستكشافية المحدودة ونسبتها "23.75%".
 ب - شركة نفط الأنكلو سكسونية "رويال - شل" 23.75%".
 ج - شركة استثمار الشرق الأدنى "كتلة الشركات الأمريكية" 23.75%".
 د - شركة النفط الفرنسية 23.75%".
 هـ - شركة التعاون والاستثمار المحدودة (كولينكيان)⁽³⁾ 5%⁽¹⁾ .

ومما تجدر الإشارة إليه كان اسم الشركة في ذلك الحين شركة النفط التركية وتشمل امتيازها الأراضي الواقعة في ألوية الموصل "الا أنها تنازلت عنها فيما بعد لاعتقادها عدم وجود النفط فيها" وأربيل وكركوك والسليمانية وديالى وبغداد وقسم من لواء الكوت التي يحدها نهر دجلة غرباً وتبلغ مساحة هذه الأراضي حوالي (35) ألف ميل مربع أي بحدود (81,546) كم² أي ما يعادل (18,7%) من مساحة العراق الكلية ، ومدة امتيازها (75) سنة إذ توصلت الشركة الى العثور على النفط في حقل كركوك ، بعد ان قامت بحفر عدد من الآبار حتى يؤمن لها إنتاجاً تجارياً يساعد على التصدير⁽²⁾ ، ومنذ ذلك الوقت إحتل النفط العراقي مركزاً مرموقاً بين الدول المستهلكة له ، مما أدى إلى زيادة الطلب عليه من قبل تلك الدول⁽³⁾ ، إذ ساهمت مساهمة فعالة في إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالرغم من كونها كانت تحت سيطرة الشركات الاحتكارية الأجنبية ولسنوات طويلة ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع صادرات العراق النفطية ،

الأحمر على خارطة الحقت بالاتفاقية ، طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي 1928-1939، مطبعة الامة ، بغداد، 1982 ، ص ص 106-107؛ عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2004، ص 195 .

⁽⁴⁾ السكندر بريماكوف ، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية ترجمة بسام خليل ، د.مط ، بيروت ، 1984 ، ص 20 .

⁽⁵⁾ وليم نوكس دارسي : مغامر بريطاني رحل من مقاطعة (ديفونشير) في بريطانيا الى استراليا في سن مبكرة فاشتغل محامياً في مدينة (وكمهبتن بولاية لويزيانا) ، فبرز بعمله وحالفه النجاح والثراء وصار دارسي صاحب ملايين ، فغادر استراليا الى وطنه بريطانيا ، ثم ذهب الى ايران ومنح امتيازات نفطها . وحول هذا الموضوع ينظر : شارل عيساوي ومحمد يغانه ، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط ، ترجمة : حسن احمد السلطان ، د.مط ، بغداد ، 1966 ، ص 45.

⁽¹⁾ كولبنكيان: ولد في بلدة خاصية القريبة من اسطنبول في 23 آذار عام 1869 وكانت أسرته تمتهن التجارة بالنفط الروسي في الأسواق العثمانية، أكمل دراسته في مدرسة أمريكية في منطقة رومبلي. وحصل من بريطانيا على شهادة الهندسة بمرتبة الشرف، وفي عام 1888 سافر إلى باكو لإقامة علاقات تجارية والحصول على تجارب علمية ونتيجة ما كسبه من تجارب أصبح من الأوائل المدركين لإمكانية استغلال النفط في الدولة العثمانية، عرف فيما بعد بأسم (تاليران) لدبلوماسيته في مفاوضات النفط، وكان معروفاً باسم(المستر خمسة بالمائة) (Mr Pive Pereent). وذلك بالنظر إلى حصته في شركة نفط العراق التي كانت تبلغ هذه النسبة. وكان لهذه الشخصية أهمية كبيرة في تاريخ العراق النفطي، وكان مطلعاً على جميع الصراعات حول النفط العراقي، توفي في تموز عام 1955. ينظر:

علي معجل خلف الشعبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2002، ص 11.

(2) محمد ازر السماك، وزكريا عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، جامعة الموصل ، 1979 ، ص 86.

⁽³⁾ خطاب صكار العاني، الموارد الاقتصادية، 2ط ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1969، ص 465.

(4) نغم حسين نعمة ، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الحادية عشرة ، مج الثاني عشر ، العدد 35 ، بغداد، 2015 ، ص 25 .

الموارد المالية النفطية وأثرها في تطوير وارتفاع مستوى الدخل القومي في العراق خلال المدة 1958-1963.

م.م. ميثم عبد الخضر السويدي

أ.د. وفاء كاظم الكندي

ومساهمة استثمار النفط الأجنبي في الدخل القومي ، بعد عام 1955⁽⁴⁾ ، وهذا ما سبب زيادة في مدخولات العراق (الدخل القومي) ينظر الجدول رقم (1) من صادرات النفط بحيث تمكن من تمويل مشاريعه الصناعية والعمرائية والزراعية ، فمدخولات النفط مكنت العراق من شراء المكائن والاليات الصناعية والمصانع والمواد الأولية، واستخدام الأيدي العاملة الفنية وشبه الفنية التي أدت دوراً كبيراً في ارساء قواعد التصنيع في العراق ودفع حركة التقدم الصناعي فيه⁽⁵⁾.

جدول رقم (1)

يبين مساهمة استثمار النفط الأجنبي في الدخل القومي وفي الدخل المحلي في العراق في المدة (1955-1958) مقدرة بمليون دينار⁽¹⁾

السنة	مساهمة استثمار النفط الأجنبي في الدخل القومي		مساهمة استثمار النفط الأجنبي في الدخل المحلي	
	النسبة المئوية	مليون دينار	النسبة المئوية	مليون دينار
1953	29,2	84,90	42,4	153,59
1954	28,8	102,79	42,5	187,79
1955	31,1	102,70	44,6	184,12
1956	26,0	96,14	38,1	168,58
1957	18,9	72,84	28,3	123,55

من الجدول أعلاه نلاحظ اننا اعتمدنا سنة 1953 أساساً لتقييم مساهمة النفط الأجنبي في الدخل القومي والمحلي العراقي والسبب في ذلك يعود إلى انها السنة التي اعقبت اتفاقية مناصفة الارباح عام 1952 مع الشركات الأجنبية النفطية ، ومن جانب آخر نلاحظ أن تلك المساهمة كانت متذبذبة بين سنة وأخرى ، والسبب في ذلك يعود إلى تحكم تلك الشركات بالأسعار المعلنة في الأسواق العالمية لأسعار النفط الخام ، لقد ارتبط التطور الاقتصادي للعراق بزيادة إيراداته من تصدير النفط الخام إلى الخارج ، وكانت إحدى السمات البارزة لهذا التطور هو الارتباط الاقتصادي والتجاري غير

(5) Ismael , B. K. ,The Position of Iraq Trade , An Article written in the Iraq Economic Journal No.1,1st. year March, 1975 ,p.11.

(6)Al-Hassan ,Ihsan M. Industrialization in Iraq and Its Impact On Society, Iraq Today Magazine , No.88,vol.IV, May ,1979,p.15.

(1) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل (1) حزيران، 1972 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 ، ص 281 .

(2) يقصد بالاستثمار الاجنبي : استثمار شركات النفط الاجنبية في حقول النفط العراقية.

المتكافئ مع بعض الدول المتقدمة إقتصادياً التي كان لها نفوذ سياسي واقتصادي في البلاد ، حيث لم يكن للحكومة العراقية حرية المتاجرة مع بلدان العالم المختلفة على أساس الانتفاع من مزايا المنافع المتبادلة ، غير انه بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 اتسع التعامل التجاري والاقتصادي مع البلدان الاشتراكية والنامية بفعل التطورات السياسية التي أعقبت ثورة 14 تموز 1958 وتوجيهها لزيادة التعامل الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية من اجل الارتقاء بالدخل القومي وبالتالي الانعكاس الايجابي على الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث تأتي العوامل الاقتصادية بالمرتبة الثانية بعد الاعتبارات السياسية في تقرير حجم ونوع هذا التعامل⁽³⁾.

احتل النفط الخام المصدر المركز الرئيس والمهم في تجارة الصادرات العراقية الخارجية ، إذ بلغت نسبة قيمة الصادرات النفط الخام إلى مجموع الصادرات في عام 1958 (92%)⁽⁴⁾ ، مقابل (88%) عام 1957⁽¹⁾ ، وهي نسبة عالية جداً، إذ صَدَرَ ما يقارب (20) مليون طن و(83%) لمعدل السنوات (1951-1957) ، وما فسر به ذلك ازدياد قيمة النفط الخام المصدر عام 1958 عن السنوات السابقة إذ بلغت قيمته في عام 1958 (185,5) مليون دينار مقابل (113,2) مليون دينار عام 1957 و (118,5) مليون دينار لمعدل السنوات (1951-1957) كما أن كمية النفط الخام المصدر بلغت (33,2) مليون طن⁽²⁾ مقابل (24,20,0) مليون طن لعام 1957 ، وكانت الزيادة المستجدة نتيجة اصلاح انابيب ومحطات ضخ النفط التي عطلت في اثناء العدوان الثلاثي على مصر⁽³⁾ أواخر عام 1956⁽⁴⁾ وكان من عوامل هذه الزيادة هو رغبة الحكومة العراقية في زيادة إنتاج النفط ، وفي عام 1959 ارتفعت نسبة قيمة النفط المصدر إلى مجموع الصادرات العام إلى (93%) مما يشير إلى زيادة درجة اعتماد الحكومة العراقية على هذا المصدر ، وفي اهميته في اقتصاديات التصدير، وقد بلغت الكمية المصدرة في عام 1959 بحدود (59,9) مليون طن أي بزيادة نسبية تبلغ (18%)، أما قيمة النفط المصدر فهي اقل نسبياً من الكميات المصدرة ، ويفسر ذلك بهبوط أسعار بيع نفط الشرق الاوسط في العام المذكور⁽⁵⁾.

(3) جواد هاشم وآخرون ، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي قطاع التجارة الخارجية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1973 ، ص 14 .

(4) لجنة التجارة الاتحادية الامريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عن احتكار النفط الدولي، منشورات البيان ، مطبعة الرابطة، بغداد، 1960، ص 22.

(1) جواد هاشم وآخرون ، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي قطاع التجارة الخارجية ، ص 23.

(2) حكمت سامي سليمان ، نفط العراق ، دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد للطباعة والنشر ،بغداد ، 1979 ، ص 196.

(3) لطيفة محمد سالم ، ازمة السويس 1954-1957 – جذور أحداث نتائج ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، 1996 ، ص 255.

(4) اثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 أغلقت قناة السويس وتعطل شحن النفط الخام العراقي الى اوربا الغربية ،وتضامناً مع مصر قام العمال السوريون بنسف خط انابيب كركوك – بانياس لمنع وصول النفط الى دول العدوان لخلق ازمة نفطية في غرب اوربا ، ولكن الولايات المتحدة سارعت الى مد يد العون الى اوربا وتعويض النقص النفطي فيها لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحميد خضر الصافي ، النفط العربي والمؤامرات الاستعمارية ، وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، السلسلة الاقتصادية رقم 7 ، مطبعة الحرية ، بغداد ، 1980 ، ص 14-15 .

(5) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة 1959 ، التقرير السنوي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959 ، ص 22.

استمرت الأهمية النسبية للنفط الخام المصدر ففي عام 1960 تزايد قياساً إلى الصادرات كلها، فقد بلغت بحدود (95%) أي بزيادة مقدارها (2%) عن عام 1959 و (3%) عن عام 1958، ويعود ذلك إلى الزيادة الملحوظة في كمية =النفط المصدر التي بلغت بحدود (44,5) ملداها (13,6) عن العام السابق ، مع العلم أن نسبة النفط المصدر لم تزد إلا بنسبة (10,4) عن مستواها في الاعوام السابقة ،وذلك بسبب التخفيض الانفرادي الذي أجرته شركات النفط على أسعار نفط الشرق الاوسط⁽⁶⁾، مما ترتب عليه هبوط في معدل سعر الطن الواحد لعام 1960 إلى (5,0) دنانير بعد أن كان معدله (5,1) دينار لعام 1959 و(5,4) دينار لمعدل السنوات (1957-1959) أي بنسبة هبوط قدرها (2%) عن عام 1959 و (7,4%) عن المعدل⁽⁷⁾.

بقيت أهمية النفط النسبية في عام 1961 محافظة على مستواها الذي كانت عليه في عام 1960 ، مع زيادة طفيفة بلغت بحدود (نصف مليون دينار) عن العام 1960 ، في حين تزايد بمقدار (19,8) مليون دينار على معدل الأعوام السابقة (1960-1958) ، أما بالنسبة إلى قيمة النفط المصدر إلى مجموع الصادرات فقد وصلت إلى (94%) مقابل (93%) لمعدل الاعوام الثلاثة السابقة ، فضلا عن ذلك فقد ارتفعت كمية النفط المصدر إلى (45,9) مليون طن أي بزيادة قدرها (1,4) مليون طن عن العام السابق و (6,9) مليون طن عن المعدل ، ويعود هذا التفاوت في الزيادتين إلى تأثير التخفيضات التي اجرتها الشركات النفطية على أسعار النفط في شهري آب وايلول عام 1960 ، فقد ظهر واضحا في عام 1961 ، مما أدى إلى هبوط معدل سعر الطن الواحد إلى (4,5) دينار مقابل (5) دنانير في العام الماضي و(5,2) دينار في المعدل⁽¹⁾.

أما في عام 1962 فقد بقيت قيمة النفط المصدر محتفظة بمستواها الذي كانت عليه في السنتين السابقتين مع زيادة ملموسة عن معدل الأعوام الاربعة السابقة فقد ازدادت قيمته بمقدار (0,6) مليون دينار و (1,1) مليون دينار عن العامين السابقين على التوالي و (15,5) مليون دينار عن المعدل المذكور ، في حين بلغت كمية النفط المصدر بحدود (45,9) مليون طن وهي مساوية تقريبا لكمية العام الماضي ، فضلا عن ذلك فان معدل سعر الطن الواحد بلغ (4,9) دينار بقي ثابتاً في العام 1962⁽²⁾ ، ومن جانب آخر فقد ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر في عام 1963 بالنسبة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد بلغت بحدود (56,4) مليون طن ، أي بزيادة بلغت حوالي (10,5) مليون طن، وبذلك فقد حافظ العراق على مركزه الرابع بين دول الشرق الاوسط في إنتاج وتصدير النفط الخام بعد كل من ايران والكويت

(6) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة 1960 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، لسنة 1960 ، ص 72 .

(7) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة 1960 ، ص 73 .

(1) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة 1961 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، لسنة 1961 ، ص 92 .

(2) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة 1962 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1962 ، ص 179 .

والعربية السعودية, إذ شكل إنتاجه ما يقارب (17,8%) من الإنتاج الكلي لهذه الدول⁽³⁾, فضلاً عن ذلك فإن عائدات النفط الخام قد ازدادت بنسبة بلغت بحدود (110) مليون دينار ويزيادة قدرها (15%) عن العام السابق (1962)⁽⁴⁾ ينظر الجدول الآتي :

جدول رقم (2)

يبين تطور حجم اسهام النفط في الصادرات العراقية 1963-1958⁽¹⁾

السنة	كمية إنتاج النفط الخام (مليون طن)	قيمة الصادرات النفطية (مليون طن)	عائدات الحكومة العراقية (مليون باون استرليني)
1958	34,93	33,26	80,10
1959	40,90	39,26	86,82
1960	36,54	44,50	95,36
1961	48,06	45,86	94,83
1962	48,21	45,94	95,21
1963	55,58	53,23	110,05

من الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية إنتاج النفط الخام في المدة المذكورة كان في تذبذب مستمر , ولكن في الوقت نفسه كانت قيمة الصادرات والعائدات قد أخذت بالارتفاع التدريجي , بدءاً من عام 1958 ولغاية عام 1963 , والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الطلب العالمي على النفط العراقي , وتأسيس منظمة الاوبك التي أخذت عملية تنظيم الإنتاج وفرض الأسعار في الأسواق العالمية على الرغم من سياسة تخفيض الأسعار والانتاج التي اتخذتها شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق في عام 1960. ومما تجدر الإشارة إليه أن كمية المنتج من النفط الخام قد بدأت بالارتفاع بدءاً من عام 1958 وصولاً إلى عام 1963 وكان من احد أسباب ذلك هو المكتشفات من حقول النفط الخام والجدول الآتي يوضح أسماء الحقول وتاريخ الاكتشاف وكمية الاحتياط⁽²⁾.

(3) وزارة المالية , البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , التقرير السنوي لسنة 1964 , مطبعة الحكومة , بغداد , 1964 , ص22.

(4) إبراهيم علاوي , البترول العراقي والتحرير الوطني, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت , 1967, ص 87.

(1) فاضل حسون , مصادر التضخم النقدي في العراق اسبابه ومعالجاته , مطبعة العاني , بغداد , 1975 , ص143, ؛ سعد محمد عثمان , الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق ومكامن خصوصيتها القومية , دار الرشيد للنشر , بغداد , 1981 , ص 324.

(2) محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, ط4, دار الملاك للطباعة والنشر , عمان , 2010, ص192.

جدول رقم (3)

يوضح أسماء الحقول وتاريخ الاكتشاف وكمية الاحتياط 1958 - 1961 (3).

الاحتياطي (مليار برميل)	تاريخ الاكتشاف	أسم الحقل
0.25	1958	انجانة
0.10	1958	غربي بغداد
0.25	1959	طوبة
0.10	1959	سماوة
1.00	1959	بلخانة
0.10	1960	دمير داغ
0.10	1960	جمجمال
0.10	1960	الكفل
1.75	1961	حمرين
1.00	1961	لحيس
0.10	1961	قوة جوف
0.10	1961	دجيلة

ب- التوزيع الجغرافي لصادرات النفط العراقية .

1- منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي المشتركة أو (السوق الأوربية المشتركة)

لعله من ابرز الدول المستوردة للنفط العراقي هي دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي المشتركة أو (السوق الأوربية المشتركة) , فقد استوردت بحدود (56,1%) من مجموع قيمة النفط المصدرة في عام 1958 مقابل (51,6%) في عام 1957, و (64,8) في عام 1956 و (59,3%) في عام 1955 , على الرغم من الأهمية النسبية قد تدنت في عام 1958 عن عامي 1955 و 1956 , إلا النفط المصدر إلى هذه الدول يزيد في قيمته عام 1958 عن الأعوام السابقة, إذ بلغت بحدود (104) مليون دينار مقابل (58,4) و (101,5) و (99,7) مليون دينار للأعوام (1955-1957), في الوقت نفسه تعد فرنسا من أكثر الدول استيراداً للنفط العراقي فقد استورد ما يقارب نصف مجموع ما استوردته

باقي الدول الاعضاء من مجموع قيمة الصادرات, وما يزيد عن ربع مجموع النفط المصدر في عام 1958⁽¹⁾، وبلي فرنسا كل من إيطاليا والمانيا على التوالي إذ بلغ قيمة مجموع ما استوردته هاتان الدولتان في عام 1958 هو (41) مليون طن , وفي عام 1959 زادت قيمة النفط المصدر إلى (117,6) مليون دينار اي بزيادة مقدارها حوالي (14) مليون دينار عن العام السابق , وزيادة قدرها حوالي (30) مليون دينار عن معدل الأعوام السابقة (1956-1958) , فضلاً عن ذلك فقد كانت استيرادات الدول أعلاه (دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي) فقد بلغت (58,3 %) من قيمة المجموع الكلي وهو ما يقارب تقريباً نسبة المستورد لمعدل السنوات (1956-1958) والتي بلغت بحدود (58,0 %), ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة استيرادات إيطاليا من النفط الخام العراقي قد ارتفعت عن الأعوام السابقة⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك فقد زادت كمية استيرادات المانيا من النفط الخام العراقي عن الأعوام السابقة كذلك ارتفعت استيرادات كل من هولندا وبلجيكا والبرتغال , وفي سنة 1960 زادت استيرادات دول المنظمة حيث بلغت بحدود (133,5) مليون دينار أي بنسبة (60%) من كمية النفط العراقي المصدر إلى الأسواق العالمية , وبذلك فقد سجلت الاستيرادات رقماً قياساً عن الأعوام السابقة , والسبب في ذلك يعود إلى إن استيرادات دول المنظمة في عام 1960 هو استمرار ارتفاع قيمة استيرادات إيطاليا إلى المقدار الذي جعل منها تحتل المرتبة الأولى بين الدول المستوردة للنفط العراقي على الاطلاق , فقد ارتفعت قيمة استيراداتها من النفط إلى (40,1) مليون دينار مقابل (28,1) مليون دينار لعام 1959 و(23,8) مليون دينار لعام 1958 , أما فرنسا فقد احتلت المرتبة الثالثة من بين هذه الدول فقد بلغت استيراداتها من النفط العراقي ما قيمته (37,4) مليون دينار , وذلك بسبب اعتمادها على النفط الجزائري, أما بالنسبة إلى المانيا فقد استوردت ما قيمته (23,3) مليون دينار بعد أن سجل في العام الماضي بحدود (19,8) مليون دينار , فضلاً عن ذلك فقد استمرت استيرادات كل من هولندا والبرتغال وبلجيكا ولكن بنسب مختلفة , وفي عام 1961 استمرت صادرات النفط العراقي إلى هذه الدول إذ سجلت في كميتها وقيمتها ونسبتها رقماً أعلى من الأعوام السابقة , فقد وصلت كمية النفط المصدر إلى (28,6) مليون طن بينما كان في عام 1960 بحدود (26,7) مليون طن وبلغت قيمتها بحدود (139,4) مليون دينار , ارتفعت النسبة إلى (62,5%) من المجموع العام للصادرات العراقية , وفي الوقت الذي احتفظت به إيطاليا بصدارة الدول المستوردة للنفط العراقي إذ سجلت استيراداتها ما يقارب (44,4) مليون دينار أي ما يعادل (20%) من مجموع الصادرات العراقية من النفط, استمرت استيرادات فرنسا بالانخفاض حيث وصلت إلى (33,5) مليون دينار , إلا انها رغم ذلك تقدمت إلى المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة للنفط العراقي محتلة موقع المملكة المتحدة⁽²⁾.

ورغم أن استيرادات المانيا الاتحادية قد انخفضت في عام 1961 بما قيمته (2,4) مليون دينار إلا أن الزيادات الكبيرة التي حصلت في استيرادات الدول الأخرى في المنظمة غطت ما طرأ في هبوط الاستيرادات الفرنسية والالمانية , وتحقق الزيادة المشار إليها , وترجع الزيادة العامة بصورة نسبية إلى زيادة استيرادات هولندا إلى (19,4) مليون دينار

(1) صدر العراق ما مقداره (23,255,193) مليون طن من النفط العراقي في عام 1958 بقيمة وصلت إلى (185,5) مليون دينار , ومن هذه الكمية استوردت فرنسا بحدود (8,404,626) طناً , وصلت قيمتها المالية إلى (46,9) مليون دينار , لمزيد من التفاصيل ينظر, وزارة المالية , البنك المركزي العراقي , النشرة الفصلية رقم (37) كانون الثاني - آذار , مطبعة الحكومة , بغداد, 1961, ص39.

(1) وزارة المالية , البنك المركزي العراقي , النشرة الفصلية رقم (37) كانون الثاني - آذار , ص40.

(2) وزارة التخطيط. دائرة الاحصاء المركزية, احصائية التجارة الخارجية, المجموعة الاحصائية السنوية لتجارة العراق 1963 , مطبعة الحكومة,

مقابل (15,5) مليون دينار للعام الماضي , وزيادة استيرادات بلجيكا إلى (13,8) مليون دينار مقابل (11,2) مليون دينار للعام الماضي , وكذلك ارتفاع نسبة استيرادات البرتغال من (5,9) مليون دينار في عام 1960 إلى (7,2) مليون دينار في عام 1961⁽¹⁾.

إن الاتجاه التصاعدي الذي سلكته الصادرات النفطية العراقية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي في السنوات الاربعة الماضية (قبل عام 1961) استمر على النمط نفسه في عام 1962 , ففي هذا العام سجلت رقماً جديداً إذ بلغت القيمة ما مقداره (146,5) مليون دينار أو حوالي (665) من المجموع العام للصادرات النفطية أي بزيادة قدرها (3%) عن العام السابق و (7%) عن معدل الأعوام 1958-1961) في الوقت الذي استمرت في ايطاليا في هذا العام بالاحتفاظ بمركزها الأول الذي تحقق لها في عام 1960 بين الدول المستوردة للنفط العراقي رغم انخفاض قيمة استيرادها بمقدار (3,3) مليون دينار , أما فرنسا فرغم زيادة استيراداتها في هذا العام بمقدار (2,0) مليون دينار عن العام السابق فقد ارتدت إلى المرتبة الثالثة للمرة الثانية في قائمة الدول المستوردة , أما بالنسبة إلى المانيا الاتحادية وهولندا والبرتغال فقد ازدادت عام 1962 استيراداتها جميعاً عن العام الماضي بمقدار (4,5) مليون دينار لألمانيا و (2,1) مليون دينار لهولندا و (0,1) مليون دينار للبرتغال⁽²⁾.

2- أقطار المنطقة الإستراتيجية .

ارتفعت استيرادات هذه الدول من النفط العراقي بدرجة كبيرة إذ بلغت قيمة ما صدر إليها في عام 1958 بحدود (29,1) مليون دينار مقابل (9,7) مليون دينار لعام 1957 , أما في عام 1959 فقد بلغت قيمة النفط المصدر إلى هذه الدول بحدود (42,4) مليون دينار , وبلغت نسبة ما استوردته من قيمة المجموع الكلي (21,1%) في العام نفسه مقابل (15,5%) لعام 1958 , ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة ما استوردته المملكة المتحدة , إذ بلغت قيمة ما صدر إليها (35,2) مليون دينار , وبذلك أصبحت ثاني دولة مستوردة مقابل (17,4) مليون دينار في عام 1958 , قابل ذلك هبوط في استيراد باقي دول المنطقة الإستراتيجية⁽³⁾ , في الوقت الذي بلغت فيه استيرادات بريطانيا من النفط العراقي الخام عام 1959 بحدود (35) مليون باون إسترليني⁽⁴⁾ .

وعلى الرغم من زيادة قيمة ما استوردته المنطقة في عام 1960 عن العام السابق من (42,5) إلى (44,9) مليون دينار, إلا أن حصتها قد انخفضت إلى المجموع العام إلى (20%) في هذا العام مقابل (21,1%) لعام 1959, ومما تجدر الإشارة إليه أن بريطانيا قد بلغت استيراداتها من نفط العراق بحدود (39,1) مليون دينار في عام 1960, مقابل (35,2) مليون دينار للعام الذي سبقه , وفي عام 1961 بلغت استيرادات المنطقة من نفط العراق بحدود (43,5) مليون دينار مقابل (44,4) مليون دينار أي بهبوط قليل عن العام الذي سبقه , في الوقت الذي بلغت حصة بريطانيا وحدها بحدود (31,9) مليون دينار من أصل (43,5) مليون دينار , وبالمقارنة النسبية ظهر أن الهبوط بلغ بحدود (18,4)

(1) عبد الوهاب حمدي النجار , سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية , ط 1 , بغداد , 1968 , ص 173.

(2) البنك المركزي , التقرير السنوي لعام 1962, ص 188 .

(3) عبد الوهاب حمدي النجار , المصدر السابق , ص 173 .

(4) محمد سلمان حسن , دراسات في الاقتصاد العراقي , بيت الحكمة , بغداد , 2001 , ص 290 .

مليون دينار، وفي عام 1962 زادت استيرادات المنطقة (7%) عن العام الماضي إذ بلغت قيمتها (46,5) مليون دينار، كانت حصة بريطانيا منها بحدود (36,1) مليون دينار⁽¹⁾.

3- منطقة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

أما استيرادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط العراقي فلم يطرأ عليها أي تغيير ملموس في العام 1959 بالمقارنة مع العام 1958. فقد استوردت الحكومة الأمريكية من النفط العراقي في العام 1958 نحو (1253542) طناً من النفط الخام بقيمة تقدر نحو (19,1) مليون دولار، وهو يمثل نسبة 3,8% من مجموع القيمة الكلية لكمية النفط المصدرة للعراق، وهي النسبة نفسها في العام 1959 والتي بلغت ايضاً (3,8%) من قيمة ما استوردته الحكومة الأمريكية نحو (1468075) طناً بقيمة نحو (22,7) مليون دولار. وقد جاءت الولايات المتحدة بالمركز الثامن والتاسع في تسلسل الدول التي استوردت النفط العراقي في العامين 1958 و 1959 على التوالي⁽²⁾، بقيت هذه النسب متدنية وصولاً إلى عام 1962 إذ استوردت الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام العراقي ما يقارب (0,2%) من مجموع صادرات العراق من النفط في ذلك العام، وبقيمة استيرادية بلغت (100) ألف طن⁽³⁾.

4- أقطار الجامعة العربية .

أما الأقطار العربية فان لبنان تعد من الدول العربية الوحيدة المستوردة لنفط الخام العراقي في عام 1958 وكانت نسبة الاستيراد ما تعادل (1%)، في الوقت الذي انخفضت فيه هذه النسبة إلى (0,5%) عام 1959⁽⁴⁾ في حين كان استيراد المملكة المغربية في عام 1960 بحدود (1,5) مليون طن من النفط الخام، وذلك بناءً على طلب قدمته الحكومة المغربية⁽⁵⁾، واستوردت بقية الأقطار العربية في عام 1960 ما نسبته (0,24%) من قيمة النفط الخام العراقي المصدر في العام المذكور، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (0,30%) في عام 1961⁽⁶⁾، في الوقت الذي حصل فيه تخفيض على سعر المنتج بما يساوي (15%) من قيمته الحقيقية في الأسواق العالمية⁽⁷⁾، في حين لم ترتفع استيرادات الدول العربية من النفط الخام العراقي إلا في عام 1962 والتي بلغت بحدود (8%) من الكمية المنتجة للنفط الخام والتي قدرت في حينها بحوالي (2,7) مليون دينار

(1) عبد الوهاب حمدي النجار، المصدر السابق، ص 174.

(2) وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزية، احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية لتجارة العراق 1959، مطبعة

الحكومة، بغداد، 1965، ص 99-100

(3) إبراهيم علاوي، المصدر السابق، ص 85.

(4) عبد الوهاب حمدي النجار، المصدر السابق، ص 175.

(5) صفاء الحافظ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق، مطبعة العاني، بغداد، 1971، ص 242.

(6) وزارة المالية، دائرة الاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 1964، مطبعة المعارف، بغداد، 1965، ص

272.

(7) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص 242.

(1) ينظر الجدول الآتي :

يبين التوزيع الجغرافي لقيم النفط المصدر إلى أهم الدول المستوردة للنفط العراقي في المدة (1958-1963) مقدرة بـ (

ألف) دينار (2)

الدولة	1958	1959	1960	1961	1962	1963
فرنسا	46894	46190	37432	33521	35476	46736
ايطاليا	23847	28105	40110	44386	41138	43819
المملكة المتحدة	17406	35161	39099	31927	36084	40273
المانيا الغربية	17019	19803	23276	20930	25399	27007
اليابان	8109	13270	17491	14526	9436	11632
الولايات المتحدة وكندا	6995	7585	5399	6105	737	507
دول الجامعة العربية	1703	1018	537	678	2680	2040

نلاحظ من الجدول السابق انه في السنوات (1958-1963) كان هناك تفاوت في كمية النفط الخام المصدر إلى تلك الدول والتي تعد من الدول الصناعية الكبرى ويعود ذلك إلى تذبذب أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وفي كمية المعروض منه .

ثانياً : دور إيرادات النفط العراقي في الخطط الاقتصادية والميزانية العامة خلال السنوات 1958-1963 وضعت عدة خطط تنموية للاقتصاد العراقي وان كانت لاتصل إلى مستوى الطموح آنذاك , إلا إنها أرادت الاستفادة من العوائد النفطية "على قلتها" التي كانت تحصل عليها الحكومة العراقية منذ ان بدأ الانتاج التجاري للنفط سنة 1934, وصولاً إلى عام 1952 وهو العام الذي عقد فيه اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات الاجنبية العاملة في العراق , ونتيجة لذلك فقد ازدادت عوائد النفط الخام العراقية من عام 1952 ولغاية عام 1958 لترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الدخل القومي الاجمالي إلى حوالي (28%) من مجموع الدخل القومي (3) , لكن هذه العوائد لم تكن بحد ذاتها الحافز الاول للقيام بعملية التنمية, وانما كانت وفرة الموارد الطبيعية المتمثلة بسعة الاراضي الزراعية غير المستغلة ووفرة المياه ,

(1) عبد الوهاب حمدي النجار ، المصدر السابق ، ص 175 .

(2) ارقام الجدول اعتمدت على وزارة المالية ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة 1964، ص 271 . وكذلك على وزارة المالية ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية للبنك المركزي رقم 37- ورقم 45، ص39وص37.

(3) Charles Issawi and Mohammed Yaganeh , The Economies of Middle Eastern Oil, New York , 1962,p.143.

وكانت تلك العوائد تشكل العمود الفقري لميزانية الدولة العراقية⁽¹⁾ , ينظر الجدول الآتي .

جدول رقم (5)

يمثل مجموع عائدات النفط الخام التي تدفعها الشركات إلى الحكومة العراقية⁽²⁾

السنة	المدفوعات بالدينار العراقي	النفط الخام المصدر (طن)
1934	796,637	1,032,000
1935	909,451	3,557,981
1936	1,154,589	9,894,447
1937	1,249,791	4,112,897
1938	1,893,733	4,138,216
1939	2,222,211	3,787,525
1940	1,779,740	2,327,878
1941	1,626,540	1,362,059
1942	1,653,025	2,267,403
1943	2,051,525	3,320,929
1944	2,444,405	3,897,567
1945	2,604,800	4,315,332
1946	2,713,216	4,370,323
1947	2,696,865	4,353,951
1948	2,130,571	3,050,250
1949	3,119,116	3,701,093
1950	6,674,416	6,081,686
1951	15,113,413	7,951,594
1952	33,121,476	17,699,495
1953	51,358,153	27,005,412
1954	57,711,859	29,272,629

⁽¹⁾ هشام متولى ، اقتصاديات القطر العراقي ، د.مط ، دمشق ، 1965، ص ص 131-137.

⁽²⁾ B. Shwadran , The Middle East Oil and the Great Powers, Library of Congress , Washington , 1956,p.541.

31,643,662	73,742,836	1955
29,162,205	68,858,777	1956
19,936,322	48,920,275	1957
35,532,000	80,000,000	1958

نلاحظ من الجدول السابق أن إنتاج النفط الخام في العراق قد بدأ في عام 1927 إلا أن شركات النفط العالمية لم تحقق انتاجاً تجارياً إلا في عام 1934 ، في الوقت الذي حصلت فيه على امتيازات نفطية أخرى في العراق ، وربطت حقول نفط كركوك الكائنة في شماله بشرقي البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾ ، من طريق الأنابيب وبذلك ارتفع الإنتاج النفطي واستمر نموه بصورة بطيئة حتى نهاية العقد الخامس من القرن الماضي ، فلم يتجاوز حجم الإنتاج والتصدير في أية سنة من تلك السنوات عن (4,5) مليون طن ، وعوائد الحكومة العراقية من هذه الصادرات أكثر من (3,5) مليون دينار⁽²⁾ ، فضلاً عن ذلك فقد عاود الإنتاج بالانخفاض أيضاً خلال سنتين (1948, 1949) والسبب في ذلك يرجع الى اندلاع حرب فلسطين وإيقاف ضخ النفط في خط الأنابيب الممتد داخل الأراضي الفلسطينية الى ميناء حيفا⁽³⁾ .

كان العراق من اول الدول العربية التي حاولت استثمار عوائدها المالية النفطية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيس مجلس الاعمار في عام 1950 الذي قرر ان تكون نسبة 70% من العوائد النفطية للتنمية والـ (30%) المتبقية إلى الميزانية الاعتيادية للدولة⁽⁴⁾ .

بدأت شركات النفط العالمية منذ عام 1952 تحقق نمواً مطرداً في نشاطاتها الاستثمارية ، ومن ثم فان زيادة نسبة مساهمتها في الدخل القومي يعود إلى العوامل الآتية .:

1- اتفقت مجموعة الشركات المؤلفة لشركة نفط العراق⁽⁵⁾ في تشرين الثاني عام 1948 على وضع برنامج لزيادة إنتاج نفط العراق ، تنفيذاً لما كانت تطالب به شركة النفط الفرنسية بالذات نظراً لتزايد احتياجات فرنسا من النفط الخام .

(1) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، التطور الاقتصادي في البلاد العربية 1950-1960 ، مطبعة البيان ، بيروت ، 1967 ، ص 168 .

(2) المصدر نفسه ، ص 169 .

(3) خطاب صكار العاني، الموارد الاقتصادية ، ص 449 .

(4) علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، ط2، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1958 ص 187 . ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الميزانية الاعتيادية هي التي تقوم بدورها الإنفاقي في اقطاع الحكومي التقليدي (قطاع الإدارة العامة) والذي يتولى تقديم الخدمات الحكومية بأنواعها الثلاثة المعروفة في التحليل التخطيطي ، وهي التي تتمثل فيما يسمى بالاستهلاك الحكومي ، أي استهلاك السلع والخدمات في سبيل تقديم مثل هذه الخدمات للمجتمع : لمزيد من التفاصيل ينظر : ص 253 . جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970 ، تجربة التخطيط ، ج1 ، ط2 ، د.مط ، بغداد ، 1970 ، ص 321

(5) تمثل شركة نفط العراق الشركات الثلاث ، شركة نفط العراق المحدودة ومنطقة امتيازها الموصل وبغداد شرقي نهر دجلة فقط مدة امتيازها (75) عاماً يبدأ من 1925/2/14 وينتهي في عام 2000 ، وشركة نفط الموصل المحدودة منطقة امتيازها غربي نهر دجلة وشمالي خط عرض 33 درجة مدة امتيازها (75) عاماً يبدأ من 1932/5/25 وينتهي في عام 2007 ، وشركة نفط البصرة المحدودة ومنطقة امتيازها

- 2- وفي العام المذكور نفسه بدأ تشغيل خط الانابيب تشغيلاً جزئياً وهو خط انابيب متوسط الطاقة , إذ بدأ انشاؤه في عام 1946 , وقد عوض هذا الخط النقص الحاصل الذي طرأ نتيجة وقف نقل النفط في خط الانابيب المؤدي إلى حيفا .
- 3- اكتشاف حقل نطف الزبير في البصرة وذلك في عام 1948 , كذلك اكتشاف حقل نطف الرميلة في عام 1953 , وهو من اكبر حقول النفط في الشرق الاوسط , أما في شمال العراق فقد ربط حقل نطف (عين زالة) الذي اكتشف عام 1939 بخط انابيب بانياس الذي أنشئ عام 1952⁽¹⁾ , والذي يقوم بنقل النفط الخام من حقول كركوك إلى ميناء بانياس في القطر السوري على البحر الأبيض المتوسط , وطرابلس في لبنان⁽²⁾ وفي هذا العام ايضاً ربط حقل نطف بطمة بخط الانابيب المؤدي إلى حقل عين زالة وكلا الحقلين في الموصل .
- 4- عقد اتفاقية جديدة في الثالث من شباط عام 1952 بين الحكومة العراقية وشركة نطف العراق على أساس مناصفة الارباح⁽³⁾.

كل هذه العوامل كانت قد أدت إلى رفع انتاجية الشركات النفطية من النفط الخام وهذا أدى إلى ارتفاع عوائد الحكومة العراقية من هذه المادة⁽⁴⁾ . ينظر الجدول الآت

جدول رقم (6)

يمثل مجموع عائدات النفط الخام التي تدفعها الشركات إلى الحكومة العراقية خلال السنوات 1959-1963 مقدرة (بمليون دينار)⁽⁵⁾

السنة	المدفوعات بالدينار العراقي	النفط الخام المصدر (طن)
1959	86,89	39,26,0,000
1960	95,09	44,500,000
1961	94,83	0,400,000
1962	95,12	0,300,000
1963	110,07	15,700,000

البصرة وجنوب العراق بما في ذلك المياه الاقليمية والجزر مع حصة العراق في المنطقة المحايدة العراقية - السعودية مدة امتيازها (75) عاماً يبدأ من 1938/11/30 وينتهي في عام 2013 . لمزيد من التفاصيل ينظر :حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق دراسة سياسية واقتصادية ، ص78.

(1) هارفي اوكونور ، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر مكاوي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1967 ، ص380 .

(2) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، النفط ودوره في بنا العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج 5، العدد الرابع ، كانون الأول 2007 ، ص182.

(3) المصدر نفسه ، ص183 .

(4) هارفي اوكونور ، المصدر السابق ، ص380 .

(5) هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص389.

نلاحظ من الجدول السابق أن مدفوعات شركات النفط إلى الحكومة العراقية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً ولافتاً للنظر والسبب في ذلك يعود إلى سير المفاوضات التي كانت تجري بين وفد المفاوضات الممثل عن الشركات الأجنبية وبين الوفد المفوض الممثل للحكومة العراقية ، والذي نتج عنه صدور قانون رقم (80) لسنة 1961، فلجأت تلك الشركات إلى أسلوب تخفيض معدل الإنتاج لمادة النفط الخام ، فضلاً عن الاتجاه الهابط والمستمر في أسعار النفط الخام وهو الأسلوب الذي اتخذته تلك الشركات لإجبار الحكومة العراقية لإنهاء المفاوضات لمصلحتها⁽¹⁾.

ومن جانب آخر فقد كانت الحصة المثبتة قانوناً لميزانية مجلس الاعمار تشكل ما يقارب (70%) من عوائد النفط في المدة (1953-1958) في حين حصلت الميزانية الاعتيادية (أي المصروفات الجارية للدولة) على نسبة (30%)، وفي عام 1959 خفضت حصة الخطة الاقتصادية من عوائد النفط بحيث لا تقل عن نسبة (50%)⁽²⁾ واستمر هذا الحال حتى عام 1962 عندما زادت النسبة إلى ما يقارب (51%) ، ثم خفضت في عام 1963 إلى نسبة (50%)⁽³⁾.

إن وجود نصوص قانونية حول توزيع عوائد النفط بين الخطط والميزانيات الاعتيادية يفسر الحصة المنخفضة نسبياً من عوائد النفط في تمويل الميزانية الاعتيادية بين عامي (1953-1954/1957-1958)⁽⁴⁾ ، والحصة المرتفعة نسبياً لميزانية مجلس الاعمار في المدة نفسها ، فقد بلغت أدنى مساهمة لإيرادات النفط في إيرادات الميزانية الاعتيادية نسبة (23,7%) عام (1957-1958) ، في حين بلغت أعلى نسبة بحدود (38,8%) لها في عام (1955-1956) ، أما فيما يخص الخطة الاقتصادية فقد كانت نسبة التمويل أعلى بكثير ، إذ بلغت النسبة الدنيا (94,2%) في عام (1956-1957)، في حين بلغت القصوى (98,7%) في عام (1953-1954) ، وفيما يخص المجموع الإجمالي للخطة والميزانية الاعتيادية ، كانت لعوائد النفط حصة تمويل دنيا قدرها (50%) في العام (1957-1958) ، وفي السنة المالية (1958-1959) حصلت الميزانية الاعتيادية على حصة أعلى من السابق من عوائد النفط ، كونت نسبة تقدر بحدود (48,3%) من الإيرادات الكلية للميزانية الاعتيادية ، أما فيما يخص الخطة فقد بقيت مساهمة عوائد النفط في تمويلها بنسبة (99,7%) خلال السنة المالية (1960-1961) ثم انخفضت إلى (87,2%) خلال السنة المالية (1961-1962) وكان ذلك نتيجة الاقتراض الأجنبي بالدرجة الأولى ، وخاصة بسبب سحب مبلغ (9,8) مليون دينار من القرض السوفيتي في عام 1962 والذي شكل في الوقت نفسه ما يقارب (19,4%) من الإيرادات الكلية للخطة في عام (1962-1963) ، ومن جانب آخر فإن نسبة مساهمة عوائد النفط في مجموع إيرادات الميزانية الاعتيادية والخطة الاقتصادية أفضل مؤشر كمي على قدرة أو ضعف الاقتصاد الوطني في تمويل الميزانية الاعتيادية والتراكم الذاتي لرأس المال من

(1) هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص 390-391.

(2) فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970 ، مطبعة دار الطليعة ، بيروت ، 1977 ، ص 38.

(3) وزارة المالية ، البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام 1966 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1966 ، ص 279

(4) مما تجدر الإشارة إليه إن السنة المالية تبدأ في الأول من نيسان وتنتهي في الحادي والثلاثين من آذار .

مصادر بديلة لعوائد النفط , أي من الضرائب ورسوم الكمارك والمكوس والدين العام وإصدار النقود واعادة استثمار أرباح المصالح العامة والخاصة⁽¹⁾. ينظر الجدول الآتي .:

جدول رقم (7)

يبين تطور الإيرادات العامة ونسبة مساهمة عوائد النفط ونسبتها المؤية في الميزانية الاعتيادية خلال المدة (1958-1963) مقدره ب (ملايين) الدنانير⁽²⁾

السنة المالية	الإيرادات العامة	مساهمة عوائد النفط في الإيرادات العامة	النسبة المؤية
1958-1957	61,8	15,0	24,3%
1959-1958	75,6	26,1	34,5%
1960-1959	89,7	43,3	48,3%
1961-1960	103,6	47,5	45,9%
1962-1961	120,7	58,1	48,1%
1963-1962	114,7	48,5	42,3%
المجموع	556,1	238,5	

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة عوائد النفط بالنسبة للميزانية الاعتيادية قد شكلت نسبة عالية من مجموع الإيرادات العامة وخاصة في السنة المالية (1961-1962) إذ قارب النصف من مجموع الإيرادات العامة للجمهورية العراقية , وهذا يدل على ضعف الاقتصاد العراقي على اعتبار انه اقتصاد احادي الجانب يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية , وكذلك الحال بالنسبة للسنة المالية (1959-1960) .

ومن جانب آخر فان حجم الميزانية الاعتيادية بصفة رئيسية بتزايد مستمر نتيجة زيادة حصيله العراق من صادرات النفط الخام, على الرغم من أن الحكومة حاولت اقتطاع جزء كبير من هذه الحصيله لتمويل النفقات الاستثمارية⁽³⁾ , إذ انها لم تتوفق في ذلك بسبب تزايد نفقاتها على الإدارة العامة ووزارة الدفاع , فكان عليها بالضرورة أن توجه نسبة كبيرة من مواردها النفطية وغير النفطية نحو الميزانية الاعتيادية لتمويل هذه النفقات المتزايدة⁽⁴⁾.

(1) عباس مهدي , المصدر السابق , ص 40.

(2) وزارة المالية , التقرير السنوي لمديرية الحسابات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1959 , بغداد , مطبعة الرابطة , 1959 , ص 78 ; وزارة المالية , التقرير السنوي لمديرية الحسابات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1963 , بغداد , مطبعة الرابطة , 1967 , ص 86.

(3) بموجب القوانين الخاصة بالميزانية الاعتيادية والتشغيلية التي صدرت منذ عام 1950 خصصت الحكومة العراقية رسمياً في السنة المالية (1950-1951) جميع عوائدها من ارباح النفط الخام للميزانية الاستثمارية أي بنسبة (100%) من تلك العوائد , ولكنها في السنة المالية (1951 - 1952) خفضت هذه النسبة إلى (75%) ثم عادت وخفضتها ثانية خلال السنة المالية (1959-1960) إلى (50%) وبقيت على هذا المستوى إلى السنة المالية (1962-1963) ينظر : هوشيار معروف , المصدر السابق , ص 298 .

(4) المصدر نفسه , ص 297.

إن هذه الاتجاهات والارقام تدل على وجود مصدر جاهز للتمويل وللعملة الأجنبية متمثلاً بعوائد النفط وهذا أدى إلى تقليل عملية تكوين مصادر وطنية تمويلية وتصديرية بديلة ، وفي واقع الحال لقد أدت هذه التبعية إلى اضعاف المركز التساومي للحكومة العراقية في الاجلين المتوسط والطويل وذلك عندما دخلت في مفاوضات مارثونية بعد عام 1958 ، بخصوص المشاكل المتنازع عليها ، كالأسعار والعوائد واساليب الإنتاج وسياسات الاستثمار وغيرها، مما سهل لتلك الشركات الاستمرار في تحويل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ العراقي إلى الخارج نتيجة حصولها على معدلات أرباح احتكارية لاستثماراتها داخل العراق، وتكريس التبعية لهذا الواقع الاحتكاري، فقد بلغت معدلات هذه الأرباح (56,6%) في السنوات (1953-1963) وفاقت هذا المتوسط في السنوات اللاحقة نتيجة انخفاض قيمة استثمارات الشركات⁽²⁾.

الخاتمة والاستنتاجات

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها .

يعد النفط من الموارد الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي، لامتلاكه المقومات التي يمكن ان تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد كونه يمثل مصدراً مهماً من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الميزانية العامة للبلد وتمارس فوائضه دوراً مهماً في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية، إلا إن سوء الإدارة وعدم الالتزام في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذه الصناعة والاعتماد على أساليب تحمل المجازفة في زيادة الإنتاج لغرض تأمين الإيرادات المالية المطلوبة وخاصة في العهد الملكي (1921-1958) قد الحق أضراراً خطيرة في المنشأة النفطية وبالاحتياطي العام على السنوات اللاحقة اكتسبت مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي أهمية كبيرة في تاريخ العراق المعاصر لما حملته من أحداث كبيرة غيرت العديد من المسارات السياسية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالثروة الوطنية (النفط) وما طرأ من مستجدات بين الشركات النفطية العاملة في العراق والحكومات العراقية التي دخلت مع الشركات في صراع طويل من أجل الحصول على حقوق الشعب التي غمطتها هذه الشركات الاحتكارية.

وبعد ثورة الرابع عشر من تموز ارتبط النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هيكلية بتطور الصناعة النفطية، مما يقود إلى نمو في الاقتصاد العراقي إذا ما تم تدارك الموقف وتنويع مصادر الدخل في العراق والابتعاد عن أحادية الثروة والدخل.

(1) الناتج المحلي الاجمالي : يمثل الناتج المحلي الاجمالي احد اهم المؤثرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي وتزداد هذه الاهمية بمعرفة الناتج المحلي على مستوى القطاعين إذ يتيح امكانية كبيرة لصانعي القرار في اتخاذ القرارات الصائبة بالشكل الذي يضمن النمو لأنشطة الاقتصاد القومي كافة وتشير الصورة التركيبية العامة لتطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق الى الدور الرئيسي والمتعاظم لقطاع انتاج وتصدير النفط الخام في تنامي مستوى ومعدلات نمو الانتاج المحلي الاجمالي . لمزيد من التفاصيل ينظر: وزارة المالية، مديرية المحاسبة العامة ، التقارير السنوية للمدة (1950-1980) ، مطبعة الوحدة ، بغداد ، 1981، ص45.

(2) عباس مهدي ، المصدر السابق ، ص 25.

وتتجسد أهمية البحث في استثمار الموارد النفطية استثماراً أمثل بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية لاسيما انه من الموارد الناضبة التي يمكن لها ان تحقق فوائد مالية قادرة على تحقيق تراكمات رأسمالية ضخمة, تتعكس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد .

قائمة المصادر

أولاً : المصادر الأجنبية :

Charles Issawi and Mohammed Yaganeh , The Economies of Middle Eastern Oil, New York , 1962,p.143.

B. Shwadran , The Middle East Oil and the Great Powers, Library of Congress , Washington , 1956,p.541.

ثانياً : المطبوعات الحكومية :

لجنة التجارة الاتحادية الامريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عن احتكار النفط الدولي، منشورات البيان ، مطبعة الرابطة، بغداد، 1960.

ثالثاً : وزارة التخطيط :

(1) وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء المركزية، احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية لتجارة العراق 1959 ، مطبعة الحكومة، بغداد، 1965.

(2) وزارة التخطيط. دائرة الاحصاء المركزية، احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية لتجارة العراق 1963 ، مطبعة الحكومة، بغداد، 1965.

رابعاً : وزارة المالية :

(1) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية الحسابات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1959 ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، 1959 .

(2) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة 1959 ، التقرير السنوي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959.

(3) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة 1960 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، لسنة 1960 .

(4) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة 1961 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، لسنة 1961.

(5) وزارة المالية، البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية رقم (37) كانون الثاني - آذار ، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1961.

- (6) وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي لسنة 1962، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962.
- (7) وزارة المالية، دائرة الاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 1964، مطبعة المعارف، بغداد، 1965.
- (8) وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي لسنة 1964، مطبعة الحكومة، بغداد، 1964.
- (9) وزارة المالية، دائرة الاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، النشرة الفصلية للبنك المركزي رقم 37- ورقم 45، بغداد، مطبعة الحكومة، 1965.
- (10) وزارة المالية، البنك المركزي، التقرير السنوي لعام 1966، مطبعة الحكومة، بغداد، 1966.
- (11) وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية الحسابات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة 1963، بغداد، مطبعة الرابطة، 1967.
- (12) وزارة المالية، مديرية المحاسبة العامة، التقارير السنوية للمدة (1950-1980)، مطبعة الوحدة، بغداد، 1981.
- خامساً : الكتب العربية والمعربة .
- (1) إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرير الوطني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1967.
- (2) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، التطور الاقتصادي في البلاد العربية 1950-1960، مطبعة البيان، بيروت، 1967.
- (3) احمد زكي يماني، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات الدولية، مطبعة الاسكوا، بيروت، 2000.
- (4) احمد محمود ابو الرب، تحديات التنمية في الوطن العربي، ط 2، المؤسسة الصحفية الاردنية، عمان، 1989.
- (5) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970 ج2- تطور القطاعات السلعية، مطبعة العاني، بغداد، 1972.
- (6) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، تجربة التخطيط، ط2، د.مط، بغداد، 1970.
- (7) جواد هاشم وآخرون، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي قطاع التجارة الخارجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.
- (8) حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1989.
- (9) حكمت سامي سليمان، النفط في العراق (دراسة سياسية واقتصادية)، مطبعة دار الأيتام الإسلامية، القدس، 1958.
- (10) حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للطباعة والنشر، بغداد، 1979.

- (11) خطاب صكار العاني، الموارد الاقتصادية، ط2، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1969.
- (12) سعد محمد عثمان، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق ومكامن خصوصيتها القومية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981 .
- (13) السكندر بريماكوف، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية ترجمة بسام خليل، د.مط، بيروت، 1984 .
- (14) شارل عيساوي ومحمد يغانه، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط، ترجمة : حسن احمد السلطان ، د.مط ، بغداد ، 1966.
- (15) شاكر حسن، الثورة والنفط ، مطبعة التضامن، بغداد ، 1972.
- (16) صفاء الحافظ ، القطاع العام وأفاق التطور الاشتراكي في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1971.
- (17) طارق شكر محمود ، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (أويك) ، دار الرشيد للطباعة ، بغداد ، 1979
- (18) طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي 1928-1939، مطبعة الامة ، بغداد، 1982 .
- (19) عبد الحميد خضر الصافي ، النفط العربي والمؤامرات الاستعمارية ، وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، السلسلة الاقتصادية رقم 7 ، مطبعة الحرية ، بغداد، 1980 .
- (20) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2004.
- (21) عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ط1 ، بغداد ، 1968 .
- (22) علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، ط2، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1958 . .
- (23) فاضل حسون ، مصادر التضخم النقدي في العراق اسبابه ومعالجاته ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1975 .
- (24) فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970 ، مطبعة دار الطليعة ، بيروت ، 1977 .
- (25) لطيفة محمد سالم ، ازمة السويس 1954-1957 - جذور أحداث نتائج ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، 1996 .
- (26) محمد ازهر السماك، الصناعات النفطية في العراق، دراسات تحليلية في اقتصاديات المكان ، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1982.
- (27) محمد ازهر السماك، وزكريا عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، جامعة الموصل ، 1979 .
- (28) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .
- (29) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط4، دار الملاك للطباعة والنشر، عمان ، 2010.
- (30) محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980 .

- (31) هارفي اوكونور ، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر مكاوي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1967 .
- (32) هشام متولى ، اقتصاديات القطر العراقي ، د.مط ، دمشق ، 1965.
- (33) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل (1) حزيران، 1972 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 .

سابعاً : الدوريات الأجنبية :

Ismael , B. K. ,The Position of Iraq Trade , An Article written in the Iraq Economic Journal No.1,1st. year March, 1975.

Al-Hassan ,Ihsan M. Industrialization in Iraq and Its Impact On Society, Iraq Today Magazine , No.88,vol.IV, May ,1979.

ثامناً : الرسائل والاطاريح :

- (1) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 2003.
- (2) منى علي دعيح ، صناعة تصفية النفط في العراق للفترة من (1968 - 1998) (دراسة في جغرافية الصناعة) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2002.

تاسعاً : الدوريات :

- (1) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، النفط ودوره في بناء العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد الرابع ، مج الخامس ، كانون الأول ، 2007 .
- (2) حسن لطيف كاظم الزبيدي، النفط ودوره في بنا العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج 5، العدد الرابع ، كانون الأول 2007 ، ص182.
- (3) عبد الله الطريقي ، البترول في الوطن العربي ، مجلة الاقتصادي ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ، بغداد ، آب 1967 .
- (4) علي البيرماني ، التقسيم المالي للامتيازات النفطية في العراق، مجلة التجارة ، الجزء الرابع ، كانون الأول 1967 السنة (30) ، 1967.
- (5) علي معجل خلف الشعبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2002.
- (6) نغم حسين نعمة، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الحادية عشرة ، مج الثاني عشر ، العدد 35 ، بغداد، 2015 .

عاشراً : مواقع الانترنت :

حث مقدم من قبل فلاح خلف الربيعي ،مدير تحرير مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة عمر
المختار على الموقع الالكتروني ، [HTTP://www.qhewar.org/m.qsp?i=2180](http://www.qhewar.org/m.qsp?i=2180)